No. 52230*

Turkey and Kuwait

Agreement between the Government of the Republic of Turkey and the State of Kuwait for the reciprocal promotion and protection of investments. Ankara, 27 October 1988

Entry into force: 25 April 1992 by the exchange of the instruments of ratification, in accordance

with article 14

Authentic texts: Arabic, English and Turkish

Registration with the Secretariat of the United Nations: Turkey, 3 October 2014

Note: See also annex A. No. 52230.

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Turquie et Koweït

Accord entre le Gouvernement de la République turque et l'État du Koweït concernant la promotion et la protection réciproque des investissements. Ankara, 27 octobre 1988

Entrée en vigueur : 25 avril 1992 par l'échange des instruments de ratification, conformément à l'article 14

Textes authentiques: arabe, anglais et turc

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies: Turquie, 3 octobre 2014

Note: Voir aussi annexe A, No. 52230.

^{*}Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.

مــادة (١٥) المـدة والإنهـاء

(۱) تظل هذه الإتفاقية نافذة المفعول لمدة عشر سنوات ، وتستمر بعد ذلك نافذة لمدة أو مدد مماثلة مالم تخطر أى من الدولتين المتعاقدتين ، قبل عام واحد من إنتهاء المدة الإبتدائية أو أى مدد للاحقـة الدولة المتعاقدة اللاغرى عن نيتها لإنهاء الإتفاقية،

ويصبح إشعار الإنهاء نافذا بعــد عام واحد من تاريخ إستلامه بواسطة الدولة المتعاقدة الأخرى،

 ٢) فيما يختص بالإستثمارات التى قامت قبل تاريخ نفاذ إخطار إنهاء هذه الإتفاقية، فإن احكام هذه الإتفاقية تظل سارية المفعول لمدة خمسة عشر سنة اخرى إعتبارا من ذلك التاريخ،

وإشهادا على ذلك، قام الموقعون ادناه والمفوضون لذلك حسب اللُّصول من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الإتفاقية،

حررت من نسختين اصليتين في انقـره في هذا اليوم السادي مَسَّى من ربيع الأولي ١٩٨٨ ميلادية من ربيع الأولي ١٩٨٨ ميلادية باللغات العربيـة والتركيـة والإنجليزية، ولكل منها حجية متساويـــة.

وفي حالة الإختلاف، يسود النص الإنجليزي.

عنْ حكومة دولـة الكويـت عن حكومة الجمهورية التركية

حـادة (۱۲) التعديــــلات

يجوز تعديل هذه الإتفاقية عن طريق إتفاق كتابي بيان الدولتين المتعاقدتين، ويصبح التعديل نافذا عندما تخطر كل دولة متعاقدة الدولة الأخرى بانها قد استكملت كل المتطلبات الداخلية لوضع مثل هذا التعديل موضع التنفيلذ،

مــادة (۱۳) المشـــاورات

- (۱) توافق الدولتان المتعاقدتان على التشاور بصفة عاجلة بناء على طلب أى منهما من أجل حل أى نزاعات ذات صلة بهذه الإتفاقية أو لمناقشة أى أمر يتعلق بتغسير أو تطبيق الإتفاقية.
- (٢) إذا طلبت إحدى الدولتين المتعاقدتين كتابة من الدولة المتعاقدة الثخرى ان تزودها بمعلومات في حوزتها تفعى إستثمارات في إقليمها بواسطة مستثمرين من الدولة المتعاقدة التى تقدمت بالطلب، عندئد تسعى الدولة المتعاقدة الثخرى، تمشيا مع قوانينها ولوائحها المعمول بها، ومع مراعاة سرية العمل، للإتضاذ الإجراءات والترتيبات المناسبة لتزويدها بأى من تلك المعلومات.

مسادة (١٤) نفساذ الإتفاقيـة

تدخصصال هصده الإنفاقية مرحلة النفصاذ بعصد ثلاثين يوما من تاريخ إتمام تبادل وثائق التصديق عليها،

4

. نعيبا اكبر من التكاليف، • تقديرها - أن تقرر بأن تتحمل إحدى الدولتين المتعاقدتين مناعفة بينهما بالتساوى ، غير انه يجوز للمحكمة - حسب وباقي التكاليف فتتعملها كلا الدولتين المتعاقدتين محكمها ومقاميها في إجراءات التحكيم، اما نفقات الرئيس مشل هذا القرار ملزماء وتتحمل كل دولة متعاقية نفقات (٢) تتوصل محكمة التحكيم إلى قرارها بالخلبية الاصوات، ويكون

العلاقات بين المكوميات

دبلوماسية او قنملية بين الدولتين المتعاقدتين. تطبق أحكام هذه الإتفاقية بصوف النظر عن وجود علدقات

امكسام متنوعسة

١) القوانين واللوائح ، أو النظـــم ، أو الإجراءات : نه قية لكت بما المرتضاتية من:

الإلتزامات القانونية الدولية ؛

一)

- 16 من الدولتين المتعلقدتين ؛ الإداريسة ، أو القرارات الإدارية أو القضائية للأي
- 2) الإلتزام التي تتعملهما أي مسن الدولتيمن ۽ ۽
- استشمارية او تغويض إستشمارى ، المتعاقدتين بما في ذلك تلك التي تتضمن في إتفاقية

• قلث لمما الفي لما ا معاملة أخضل من تلك التي تمنمها لها هذه الإتفاقية في التي تعطي الإستثمارات الافتشطة المرتبطة بهاالحق في

مــادة (٩) تسوية النزاعـات.بين الدولتين المتعاقدتين

- (۱) إذا نشـا اى نــزاع يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الإتفاقية يجب ان تحاول حكومتا الدولتين المتعاقدتين تسوية النـزاع عن طريق المفاوضات الجادة والمباشرة .
- (۲) إذا لم يمكن تسوية النـــزاع على هذا النحو فإنه يجب بناء على طلب اى من الدولتين المتعاقدتين إحالته إلى
 محكمة تحكيم وفقا للأحكام هذه المادة .
 - (٣) تشكل محكمة التحكيم على النحو التالي:

خلال شهرين من إستلام طلب التحكيم ، تقوم كل دولة متعاقدة بتعيين عضو واحد في المحكمة ، ويختار العضوان بعد ذلك مواطنا من دولة اخرى لها علاقات دبلوماسية مع دولة الكويت والجمهورية التركية ليقوم بمهمة الرئيس (يشار إليه فيما يلي باسم " الرئيس") ويجب تعيين الرئيس خلال ثلاثة شهور من تاريخ تعيين العضوين الآخرين.

- (3) إذا لم يقم أى من الطرفين خلال الفترات المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة بتعيين محكمه؛ أو لم يتفق المحكمان على الرئيس، يقدم طلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء هذا التعيين ، فإذا كان ها نفساء أحد مواطني أى من الدولتين المتعاقدتين أو وجد سبب يعول دون أدائه للمهمة المذكورة؛ يطلب من نائب الرئيس إجراء التعيين ، وإذا كان نائب الرئيس أيضا أحد مواطني أى من الدولتين المتعاقدتين أو وجد سبب يحول دون أدائه للمهمة المذكورة، يطلب من عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في المذكورة، يطلب من عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في المتعاقدتين إجراء التعيين.
 - (٥) تحدد محكمة التحكيم الإجراءات الخاصة بها.